■ المبحث الأول:
قضايا الاتحاد الإفريقي ومشاكله

ما يجب أن يضطلع به، ليثبت أنه بديل عن منظمة الوحدة الإفريقية، وليس بديلا عن اسمها فقط[1]..

كما أن الزعماء الإفريقيين، عليهم أن يتحملوا مسؤولية الترويج والاحترام لحقوق الإنسان، المكفولة في المواثيق والعهود الدولية، لجميع شعوب القارة.

وهذه القضية بالذات قد لاقت من الاتحاد ومن ليبيا اهتماما شديدا على مدار سنوات حياة الاتحاد الفتية.

أولاً : قضية إصلاح الأمم المتحدة (مجلس الأمن):

خلال مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي، بمدينة مابوتو، عاصمة موزامبيق، من 10 إلى 12 ناصر/ يوليو 2003، بدأ القادة الأفارقة وهم أكثر تصميما على التصدي للجماعات المتمردة، والحكومات المارقة، التي تتورط في صراعات قاسية، تعرقل التنمية في القارة الإفريقية. وطغى على المؤتمر الشعور بعدم السماح لهؤلاء بتدمير اتفاقيات وقف إطلاق النار، وغيرها من الاتفاقيات، المتعلقة بتهدئة الأوضاع، والتخفيف من حدة الحروب والصراعات، والتي لا يسفر عنها سوى المزيد من الاستنزاف والتدمير للموارد، والتعطيل لعمليات التنمية، والترسيخ للعدوات والكراهية. ينبغي لمؤتمر القمة مناقشة إحدى عشرة حربا أهلية، كتلك التي في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والسودان، وساحل العاج. ولم

(1)احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي.... دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية»، مجلة دراسات طرابلس، العدد العاشر خريف 2002، ص: 23.

يكن إطفاء تلك الصراعات والحروب يتأتى إلا بصعوبة بالغة؛ ولكنها سرعان ما تلتهب، لتبدأ من جديد المجازر وسفك الدماء، كما في ليبيريا، حيث انتهكت الحكومة، والقوات المتمردة، اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ ليقتل في العاصمة، منروفيا، خلال أسبوعين فقط، أكثر من 400 شخص، ويشرد أكثر من 250 ألفا آخرين.

أن هناك تفاؤلا حذرة بالسيطرة على المشاكل الإفريقية، ولاسيما تلك التي تواجه مبادرات حفظ السلام الإفريقية، والمتمثلة في الحاجة إلى مصادر: تمويلية ولوجستية (تموينية)، من أجل الجنود. فالجهود مثلا، المبذولة لإقرار السلام وحفظه، في بوروندي، بين الحكومة والجماعات المتمردة، كانت محدودة، وواهية؛ إذ إن إثيوبيا وموزامبيق، اللتين أسهمتا بقوات لوضع اتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعلي، بالقوة لم تكونا قادرين على حفظ السلام في دولة، خربتها الحرب. والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، اللتان كان من المفترض أن تقدما مساعدة على حفظ السلام الإفريقي، في رواندا، فإنهما لم يقدما الدعم اللازم، والنتيجة أن قوة عسكرية صغيرة من الجنوب الإفريقي قوامها 908 جندي فقط نشرت في بوروندي، في الوقت الذي تعاظم فيها الصراع، وبخاصة بعد اغتيال جنود من التوتسي في التمور/ أكتوبر 1993، ميلكار ندادايا **Melchior Ndadaye**، أول رئيس للدولة، من الهوتو، كما قتل أكثر من 250 ألف شخص، في بوروندي، وفقا لتقديرات هيئة المعونة العاملة في إفريقيا الوسطى، وكان التوتسي يسيطرون على الجيش. وهم يمثلون 15٪ من سكان بوروندي، البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة، وتولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة حفظ السلام في ليبيريا. وخططت لإرسال قوة عسكرية إليها، قوامها ألف جندي، وأعلنت حاجتها إلى دعم: مالي ولوجستي (تمويني)، من القوى العظمي. ورأت أنه من الضروري توفير 104 ملايين دولار أمريكي لقوات غرب إفريقيا؛ لإقرار السلام في ذلك

البلـد، طيلـة سـتة أشـهر، وطالبـت الجماعـة واشـنطن بإرسـال 1500 جنـدي؛ فبادرت هذه إلى إرسال وفد، يضم 32 عضوًا أمريكيًا، إلى متروفيـا؛ للوقـوف عـلى المتطلبات الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، لنحو ثلاثة ملايـين ونصـف المليـون من السكان.

إلا أن المشرعين الأمريكيين، أوضحوا أن هناك قلقـا حـول الالتـزام بإرسـال قوات أمريكية إلى ليبيريا، يثير القلق، وخاصة بعد تزايد القتلى في صـفوف القـوات الأمريكيـة في العـراق. زد عـلى ذلـك أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مثقلـة بالتزاماتها، المتمثلة في انتشار نحو 150 ألفا من جنودها في العـراق، وفي كوسـوفو نحو 25 ألفا، وفي أفغانستان نحو 8 آلاف.

لقد كان مقترحا تكوين قوة نشيطة، قوامها 5 آلاف جنـدي، مـن أجـل عمليـة حفظ السلام في ليبيريا، وهو ما حمل نيجيريا على التبـرع بنفقـات انتشـار قواتهـا في ذلك البلد؛ إذ إنها كانت قد أنفقت أكثر من 350 مليون دولار أمريكي في عمليـات حفظ السلام فيـه وفي سـيراليون. أمـا مفـوض الاتحـاد الأوروبـي للتنميـة، بـول نيلسون، الـذي حضـر القمـة في مـابوتو، فـأعلن أن الاتحـاد الأوروبـي سـيدعم مبادرات حفظ السلام الإفريقية(1). ولكن، ما يبدو واضحًا، أن مبلغ 250 مليـون يورو (نحو 420 مليون دولار أمريكي) كانت مخصصة لهذا الغـرض، اسـتنفقتها التسوية السياسية للأزمة بين أوروبا وإفريقيا، في شأن زيمبابوي، إذ رفض الاتحـاد الأوروبي محاورة أي ممثل لحكومة البلد المذكور، لأنها بلغت السلطة بـالإكراه، في الانتخابات العامـة؛ مناقضـة بـذلك الاتحـاد الإفريقـي، الـذي رأى أن عمليـة الانتخـاب تلـك، كانـت شـرعية. وعـلى الـرغم مـن المفاوضـات الكثيفـة بـين المنظمتين، فإن الأزمة ظلت مدرجـة في خطـط قمـة الاتحـادالإفريقي في الوقـت الذي استمرت فيه مطالبات الولايات المتحدة الأمريكيـة، والاتحـاد الأوروبـي، بانتخابات جديدة في زيمبابوي. لقد كان رأي الاتحـاد الإفريقـي، أن الأوضـاع في

(1)الأهرام، مجلة السياسية الدولية، العدد 169، القاهرة، ناصر/ يوليو 2007، ص: 6.

ذلك البلد هي شأن داخلي، وإن كانت تحوز اهتمام القمة، زد على المشاكل الأنفة، أن الدول الإفريقية تباطأت في التصديق على بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي، التابع للاتحاد الإفريقي، و الذي يرتجي أن يطور قدرة الاتحاد على التزام عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية. فالبروتوكول يقضي تكوين قوة عسكرية احتياطية أفريقية، قادرة على تحمل مهامها في المراقبة، ومنع الصراعات الإفريقية. ولم تصدق على البروتوكول، في قمة مابوتو، بموزامبيق، في ناصر/ يوليو 2003، سوى 14 دولة فقط؛ ما حال دون نفاذه، الذي يشترط تصديق الأغلبية المطلقة، أي 27 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، البالغ عددها 53 دولة، ولا يعزى بطء التصديق على البروتوكول إلى الانتقادات أو الاعتراضات عليه؛ وإنما إلى تخوف الدول من أن التصديق عليه، قد يؤثر في سيادتها وقوانينها الوطنية»[1].

ثانيًا -قضايا ومشاكل تعود إلى الاتحاد الإفريقي ذاته:

بعد هذه الأعوام من دخول الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ الفعلي، وحلوله محل منظمة الوحدة الإفريقية، ينبغي له الاضطلاع بمهام صعبة، وأعمال جوهرية، تدحض الادعاء بأنه «متجر للكلام» (**Talk Shop**)، أو منتجع لوزراء عاشقين للسفر والترحال. ولن يتأتى له ذلك إلا بإحداث عملية تغيير وتطوير جذرية للسلوكيات والممارسات، التي تخدم قضايا التعاون والتضامن، وتحقق أهداف دولة الأعضاء ومصالحها. إن تحديد المشاكل، التي تواجه الاتحاد الإفريقي، وتنعكس تأثيراتها عليه، هو الخطوة الأولى نحو إصلاحه وتغييره وتطويره اومن ثم، فإن الاهتمام غالبا ما يتركز في قضايا القارة، كالوضع بدارفور، الذي أولاه الرئيس النيجيري اهتمامه، في قمة أي النار/ يناير 2006، إذ أشار إلى أن الوضع الإنسائى في الإقليم، ما زال يبعث على القلق، على الرغم من جهود بعثة الاتحاد الإفريقي، وطالب أطراف الأزمة بالتوصل إلى اتفاق، في أبوجا، حيث تدور مفاوضات السلام، برعاية أفريقية. أما الرئيس السوداني، فوعد بحل أزمة

(1)جريدة الأهرام الأعداد الصادرة في ارعود ناصر يوليو 2007، ص: 9.

الإقليم، في أقرب الآجال. وأشاد بالجهود الإفريقية والدولية، في إحلال السلام في أنحاء السودان(1).

وأثيرت في القمة نفسها، والتي تغيب عنها 14 رئيس دولة، بينهم الرئيسان: المصري والجزائري، عودة الاضطرابات والأزمة بين تشاد والسودان، واختص رئيس مفوضية الاتحاد بحديثه «الوضع في ساحل العاج، الذي بات مثيرا للقلق، بعد موجة التفاؤل، التي أثارها تعيين رئيس الوزراء، يحظى بالإجماع، وهو تشارلزكونان بانى». ودعا أوباسانجو إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع أعمال، من شأنها زعزعة الاستقرار بين السودان وتشاد، اللذين يتبادلان الاتهامات بمبادرة كل منهما إلى اعتداءات على الدولة الأخرى، وتعين على القادة الأفارقة كذلك، أن يتخذوا قرارًا، في شأن مصير الرئيس التشادي السابق، حسين حبري، المقيم بالمنفي، في السنغال، والذي تطالب بلجيكا بتسلمه، لمحاكمته في قضايا، تتعلق بانتهاكات «خطيرة» لحقوق الإنسان، كما بحثوا حقوق الإنسان بالقارة، في ضوء تقرير لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد، إذ أشار وزير خارجية جيبوتي، محمد علي يوسف، إلى أن كثيرا من الجدل، قد أثير بين العديد من الدول، التي خرقت حقوق الإنسان؛ ما جعله يرتد إلى اللجنة، بسبب اتهامات بأن من وجهت إليهم التهم، ليست لديهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، وعموما، تواجه الاتحاد الإفريقي، وتؤثر في مدى فاعليته مشاكل شتى، يمكن حصرها في ما يلي:

1. مشكلة تنوع الصراعات الإفريقية وتعددها:

تموج القارة الإفريقية بصراعات مسلحة، لا تزال تحصد. وفقا للأمين العام للأمم المتحدة أعدادا خيالية من الأفارقة، رجالا ونساء وأطفالا، وتعوق تنمية القارة برمتها. يبدو أن تباشير السلام، وبشائر التقدم، بدأت تلوح في بعض البلدان، بما فيها بوروندي، وساحل العاج، والسودان؛ وستطال الصومال، كما تحققت

(1)التقرير الاستراتيجي الإفريقي ،2002-2003، جامعة القاهرة، ص ص: 12- 30.

إنجازات مهمة في عملية السلام، في جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهذه أمثلة مشجعة على إدارة الصراعات وحلها. وكانت فيها القيادة الإفريقية العامل الحاسم(1). غير أن القارة لا تزال تفجع في ليبيريا، ومنطقتي إيتوري وكيفوس المحاصرتين، في جمهورية الكونغو الديموقراطية حيث ارتكبت فظائع، أكدت أنه ليس لدي إفريقيا آليات لمنع نشوب الصراعات، أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي»(2).

نعم، يمكن للمؤسسات الدولية أن تعين المبعوثين، وتحث على المفاوضات، وتنفق بلايين الدولارات على بعثات حفظ السلام؛ ولكن، ليس لذلك أن يخمد الصراعات، مالم تتوافر الإرادة والقدرة السياسية داخل إفريقيا. لذلك، يجب على الاتحاد الإفريقي العمل على وضع استراتيجية متكاملة للتسويات السلمية. وينبغي لقادة إفريقيا، أن يقنعوا شبابها بأهمية الحفاظ على أرواح إخوانهم الأفارقة وسلامتهم(3). ولا بد من اليقين، أنه لا بديل عن السلام، وهناك من الأفارقة من آمنوا بذلك، وبخاصة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية؛ بيد أن السلام الدائم أمر يتجاوز حالة اللاحرب(4).

2. مشكلة تعثر التحول الديموقراطي:

لن يكتب للسلام أن يدوم، ما لم يصحبه التحول الديموقراطي، والحكم

---

(1)أحمد إبراهيم محمود، بروتوكولات الترتيبات الأمنية والعسكرية، السياسة الدولية، ع 160، الطير أبريل 2005، ص: 29.

(2)Tim Muthiri (Editor). The African Union and Its Institutions. P.17.; Samuel M. Makinda and F. Wafula Okumu. The African Union: Challenges of Globalization. Security. and Governance (Global Institutions). P. 20; and Murray Rachel. Human Rights in Africa: From the OAU to the African Union. P. 16.

(3)جريدة الأهرام الأعداد الصادرة في ار2و3 ناصر يوليو 2007، ص: 7.

(4)Christian Nitschke Smith. Anticipating African Conflicts: A Capability Assessment of the African Union and its Continental Early Warning System. P. 22.

الرشيد؛ فالبلدان الديموقراطية، لا تعلن -عادة- الحرب بعضها على البعض. وكلما ازداد عددها، ازدادت فرص تحقيق السلام الدائم. وتعني الديموقراطية في ما تعني تناوب الحكم، وما فتئت تتأكد من وقت إلى آخر، وفي كل أنحاء العالم، جدوى التغيير السلمي في الحكم؛ فالديموقراطية نضال متواصل، ولكنه نضال بالوسائل السلمية. كثير من البلدان الإفريقية، تمهد للأخذ بالديموقراطية، المتعددة الأحزاب؛ بل إنها قد أخذت بها، ولا تقتصر الديموقراطية على تنظيم الانتخابات فقط، وإنما تتجاوزه إلى احترام الجميع لسيادة القانون، بمن فيهم الحكومة والحزب الحاكم، وهي تقتضي مؤسسات قابلة للاستمرار، من أجل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الإفريقية كلها، بما فيها الأقليات، كما أنها تحتاج إلى اهتمام دائم، وفعال، يختصها به مجتمع مدني، يتسم بالحيوية واليقظة. ويجب أن تساير الديموقراطية كل عمل، يستهدف القضاء على الفقر، ويحقق التنمية؛ وما يعني الاستثمار، بكثافة، في التعليم وإنصاف المرأة، اللذين يشكلان أكثر استراتيجيات التنمية فاعلية(1).

3. مشاكل الهيكل المؤسسي للاتحاد الإفريقي:

هيكل الإتحاد الإفريقي هو إحدى مشاكله، إذ استلهم مؤسسوه هيكل الاتحاد الأوروبي؛ وشتان ما بين الاتحادين! فأوروبا خطت خطوات طويلة، قبل أن تحقق وحدتها، إضافة إلى الاقتصاديات المزدهرة لدولها. والاقتصاديات القوية لبعض البلدان الأكثر تطورا، مثل: ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ساعدتها على تفعيل الاقتصاديات للبلدان الأقل تطورا، وذلك ما تفتقر إليه إفريقيا؛ فمعظم بلدانها، لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة.

(1)جريدة البيان الإماراتية، الاتحاد الإفريقي يستهل مسيرته باربعة أجهزة السامية، الأربعاء 10 يوليو 2002.

ويسعى الهيكل المؤسسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء المصرف المركزي الإفريقي، وبنك الاستثمار الإفريقي، وصندوق النقد الإفريقي. فهل يمكن للدول الإفريقية المدينة، وركيكة الاقتصادات، أن تنشئ هذه المؤسسات المالية! كما يعاني الاتحاد الإفريقي عجز دوله عن دفع حصصها المالية في ميزانيته. فدوله الثلاث والخمسون، لم يف منها بحصة العضوية سوى 16 دولةوناهزت المتأخرات 42 مليون دولار أمريكي، وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية، قد عانت مشكلة التمويل، على قلة مؤسساتها، فماذا يفعل الاتحاد الإفريقي، الذي زاد من عدد مؤسساته! وهل يمكنه أداء مهمته بكفاءة، في ظل عجز الكثير من دوله عن دفع حصص العضوية!

4. تواضع الجهود المبذولة لتنشيط وتحسين الشروط والعلاقات التجارية:

تعتبر إفريقيا أفقر منطقة في القرن الحادي والعشرين، فهي تأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توفر واستخدام التقنيات الحديثة وهي الأكثر مديونية وتهميشا في العالم، وبالرغم من أنها تشكل 12.5٪ من مجموع سكان العالم، إلا أنها تنتج فقط ما نسبته 3.7٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وتساهم بنسبة 1.7٪ فقط في التجارة العالمية للبضائع والخدمات كمصدرة لخمس إجمالي ناتجها القومي، ولذلك ما برحت إفريقيا محتاجة إلى بناء اقتصاديات قادرة على المنافسة؛ وتعزيز التبادل التجاري، داخل أقاليمها، للتغلب على العراقيل التي يشكلها حجم الأسواق وزيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية(1).

5- الفقر: يضم العالم 34 دولة مصنفة كأقل دول العالم نموا ومن بينها 24 دولة من إفريقيا. وتبلغ الديون الخارجية لهذه الدول 370 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 65٪ من إجمالي الناتج القومي. ويبلغ سكان الدول الواقعة جنوب الصحراء 600 مليون نسمة ونصفهم يعيش بمتوسط دخل لا يتجاوز نصف دولار يوميًا.

(1)جريدة عكاظ السعودية، العدد الصادر في 30 الربيع / مارس 2006، ص: 4.

ومما يزيد الأمر صعوبة موجات التصحر التي تتعرض لها إفريقيا، فمن المتوقع أن تفقد هذه القارة ما نسبته 25٪ من أراضيها الصالحة للزراعة بسبب هذه المشكلة.

6- المجاعات: يذكر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي ولمنظمة الأغذية والزراعة أن الملايين من البشر في ليسوتو وزامبيا وموزمبيق ومالاوي وزيمبابوي وسوازيلاند يعيشون على حافة المجاعة. وقد أدت المجاعة في زامبيا إلى أكل الناس للأعشاب والأشجار التي قد تكون مسمومة أحيانا » .

كما تفشت بزامبيا الظواهر المصاحبة للفقر كالتلصص والبغاء كوسائل لكسب الطعام، ويحتاج 2.3 مليون نسمة بهذه الدولة إلى مساعدات غذائية تصل إلى 174.383 ألف طن لسنة 2003.

7- الأزمة الغذائية: تهدد الأزمة الغذائية نحو 13 مليون نسمة بالمجاعة بجنوب القارة الإفريقية وحدها. وتتعرض عدة بلدان في جنوب القارة الإفريقية لمخاطر حقيقية منها: ليسوتو وملاوي وسوازيلاند وزمبابوي، ومن المحتمل أن يموت، خلال عقد من الزمن، أكثر من 13 مليون نسمة جراء الجوع. وتعتبر زامبيا -على سبيل المثال- في وضع قائم حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية قبل حلول الموسم المقبل في الربيع مارس 2003 بنحو 2.3 مليون نسمة، كما تقدر المعونة الغذائية المطلوبة بنحو 147.383 ألف طن.

8. إحباط التحول الزراعي: لا بد من تحقيق تحول زراعي، من أجل الخروج من نمط الأزمات الغذائية المتكررة، والمجاعة في إثيوبيا وإريتريا، أدت بحاجة إفريقيا الملحة إلى تطوير قدرتها على تغذية نفسها، وتحقيق ثورة خضراء، تستدعي نهجا جوهريا، على جبهات متعددة، وبالاعتماد على التكنولوجيات: الجديدة والراهنة؛ إضافة إلى الاعتماد على إدارة الأراضي والمياه إدارة واعية.

9. تحدي الأمراض: الصحية والاجتماعية: لا تقتصر معاناة القارة الإفريقية

على الجانب الاقتصادي فقط وإنما تمتد لتشمل جوانب أخرى مهمة وبخاصة في النواحي الصحية التي تؤثر على عمليات التنمية، ومن أبرز المشكلات الصحية في هذه القارة انتشار العديد من الأمراض المتوطنة فما زالت القارة الإفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز، والملاريا، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمان المخدرات، فضلا عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجوع[1]..

وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الموزامبيقي، شيسانو، قبل القمة وأثناءها، بموبوتو، عام 2003، إلى أنه سيتعين علينا نحن القادة- أن نبذل قدرة أكبر من المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره. إذ يتعين علينا أن نبدي قدرا كبيرا من الالتزام، ونضطلع باعمال كبيرة، لمواجهة وباء، في إمكانه أن يفتك بشعوبنا، ويؤخرنا، سنوات عديدة، عن تحقيق التنمية». إن أشد الأخطار، التي تواجه إفريقيا، حاليا، هو استشراء فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز،ولاسيما أنه يتفشي أوساط المرأة، عماد الأسرة الإفريقية، وعائلة القارة الإفريقية وحبل نجاتها. ولذلك، تعد مكافحة الإيدز أمرًا حيويًا.

ولن يؤمل أي تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية، للألفية الجديدة، ما لم تتأت السيطرة على ذلك الفيروس، ولا يمكن كبحه إلا باستجابة كل قطاعات المجتمع استجابة منسقة، الحكومات، المدارس، الشارع، أماكن العبادة، الأسر، وفي أوساط ضحاياه أنفسهم. كما أنه يقتضي تسليط الأضواء عليه، لتجنيه، فضلا عن الإعلان به، للتصدي له.

أ. مرض الإيدز: يعتبر مرض الإيدز من أهم أسباب الموت في إفريقيا، وقد أصاب هذا الداء القارة الإفريقية في مقتل وخلف خسائر بشرية واقتصادية أكثر مما خلفته الحروب الأهلية والإقليمية، فهنالك 24 مليون ونصف المليون ما بين بالغ

(1)الجزيرة نت، الاتحاد الإفريقي ينافش صراعات القارة، 4 النوار/ فبراير 2003، ص: 2.

وصبي مصابون بالإيدز في إفريقيا، وهو ما يقدر بنسبة 70٪ من المصابين عالميا. ويتسبب وباء الإيدز في 29 دولة أفريقية في حصد أرواح 91٪ من نسبة الوفيات، وليس المستقبل المنظور بأفضل حالا من الواقع، فمن المتوقع أن يصاب بالإيدز 10.5 مليون طفل خلال العشرين عاما بعد أن كان عدد المصابين 1.3 مليون سنة 1999. وهنالك 43 مليون طفل مهددون بفقد والديهم بحلول عام 2010. وتعد بتسوانا الدولة الإفريقية الأكثر إصابة بداء الإيدز إذ يوجد بها 35٪ من المصابين البالغين، ومن المفارقات أن 95٪ من المصابين بالإيدز يوجدون في دول فقيرة بينما 95٪ من الأدوية المصنعة لعلاج هذا المرض توجد في الدول الغنية(1).

ويقدر الخبراء أن إفريقيا بحاجة إلى 3 مليار دولار بشكل عاجل لمواجهة خطر الإيدز. ويذكر تقرير إحصائي نشره المؤتمر الدولي الرابع عشر الذي عقد أوائل شهر ناصر يوليو الجاري ببرشلونة بإسبانيا أن معدل العمر بخمس دول أفريقية أصبح تحت الـ40 سنة نظرا الانتشار مرض الإيدز، وهي: بوتسوانا وموزمبيق وليسوتو وسوازيلاند وجنوب إفريقيا. وأكد نفس التقرير أنه مع حلول سنة 2010 ستكون نسبة الوفيات أعلى في هذه الدول من نسبة المواليد.

ب.- مرض النوم: ينتج عن لسع ذبابة التسي تسي مرضا يعرف بمرض النوم بالنسبة للإنسان ويسمى هذا المرض ب«الناجانا» بالنسبة للحيوان. وذبابة التسي تسي شأنها شأن بعوضة الأنوفيلس تتغذى على الدماء وتنقل الطفيليات من المصاب إلى السليم وتهاجم الجهاز العصبي للإنسان والحيوان، وأعراض المرض مثل الملاريا عبارة عن حمى وصداع وألم في المفاصل، ثم يصاب المريض بالهذيان والضعف ويدخل، إذا لم يعالج في الوقت المناسب، في غيبوبة يتلوها الموت. ويصيب هذا المرض أكثر من نصف مليون أفريقي سنويا. ويوجد في 37 بلدا جنوب الصحراء الكبرى ويهدد 50 مليونا من بني البشر و48 مليون رأس من

(1) Kofi. Kissi Dompere. African Union: Pan African Analytical Foundations. Feb 2006). P. 26.

الماشية، وهناك نحو 10 ملايين كيلومتر مربع من القارة الإفريقية موبوءة بذبابة تسي تسي». وبالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان فإنها تفقد ما يتراوح بين 600 مليون و1.2 مليار دولار كل عام في الجهود المبذولة لمكافحة المرض وكخسائر مباشرة في إنتاج اللحوم والألبان. ومرض النوم من عوائق التنمية الخطيرة بإفريقيا، وتتكلف الدول الإفريقية أموالا طائلة للقضاء عليها باستخدام المبيدات ونصب الشراك واستخدام طائرات الهيلوكبتر الحاملة للمبيدات الحشرية واستخدام الإشعاع لإصابة الذباب بالعقم وكلها وسائل تحمل الدول طاقات كبيرة وتظل خطورة الذباب مستفحلة رغم ذلك. ويعالج المصابون بهذا المرض في مراحله المتأخرة بمركبات الزرنيخ التي لها تأثيرات جانبية وتعد مسؤولة عن موت 10٪ ممن يستعملون هذا المرهم.

ج – الملاريا: تعد الملاريا أحد أهم أسباب الوفيات بإفريقيا وأحد العقبات أمام التنمية الاقتصادية للقارة. وتفقد إفريقيا ما يقدر ب 12 مليار دولار من الناتج المحلي الخام بسبب هذا المرض. وقد تم تسجيل 200 مليون حالة إصابة حادة في العالم يموت منهم أكثر من مليون نسمة كل سنة. وكان نصيب القارة السمراء 90٪ من هذه الحالات.

د– السل الرئوي: هناك مليارين من البشر أي ثلث سكان العالم تقريبا يحملون جرثومة السل الرئوي، 5 إلى 10٪ من هؤلاء سيصبحون مرضي فعلا بالسل، يتركز 80 ٪ من هذه الإصابات في 22 دولة. أما في إفريقيا فسوف يصل عدد المصابين بالسل الرئوي حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، إلى 4 مليون حالة في سنة 2005، ويلاحظ أن عدد المصابين بهذا المرض في إفريقيا يزداد بمعدل 10٪ سنويا. أمام هذه العقبات والتحديات التي باتت مرادفة للقارة الإفريقية كلما جاء ذكرها بات من المؤمل على الاتحاد الإفريقي الوليد أن يجد طرقا جديدة للتعامل مع هذه المشكلات القديمة والمزمنة.

10. التواني الدولي في دعم جهود التنمية الاقتصادية الإفريقية:

تمثل هذه العقبة واحدة من أبرز ما يواجه الاتحاد الإفريقي؛ إذ إن الدعم الخارجي، بمعناه الشامل، وليس الذي يتوقف عند تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة أو الذي يقتصر على الاعتمادات فقط، التي يبادر كثير من النخب الحاكمة إلى الاستئثار والتلاعب بها- هوما أعوز إفريقيا دوما، بل هو الذي أدى إلى ذلك التراجع المطرد. ولعل ما يتعين علي القادة الأفارقة فعله، لاستكمال اتحادهم ومده بأسباب الفاعلية والجدوى، أن يسعوا من أجل إنشاء صندوق عالمي لتنمية إفريقيا، يكون محدد الأهداف والصلاحيات والموازنات والآليات، ويتسم بقدر كبير من الشفافية، وليس هناك ما يمنع تأسيسه في إطار ما يعرف بالمشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ويكفل لجميع الأطراف المنتسبين إليه قدر من المصالح المتبادلة.

ولعل ما تزخر به القارة الإفريقية من موارد، هو خير مشجع لتلك الأطراف جميعها. يعتزم الاتحاد الإفريقي إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، كالمصرف المركزي الإفريقي؛ ولكنه لم يوضح ماذا سيستودعه، قبل أن تتخلص إفريقيا من ديونها، التي تفوق 340 مليار دولار. فهل القارة السمراء قادرة على إنشاء تلك المؤسسات؟ وهل هي قادرة على الاستفادة الحقيقية منها، وتوظيفها التوظيف الملائم، فتكون مؤسسات ناشطة وفعالة؟ أم أن الأمر، لا يعدو وضع تصورات، والركض وراء تطلعات، لا علاقة لها بالواقع الحي والملموس. كذلك هو شأن أجهزة الاتحاد الرئيسية، كبرلمان عموم إفريقيا، ومجلس الأمن والسلم الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فمن أين ستأتي الموارد، اللازمة للإنفاق على كل تلك الأجهزة؟ وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية السابقة، بمؤسساتها المحدودة، و المعدودة، قد ناءت بالمشكلة التمويلية؛ وإذا عجز كثير من دول الاتحاد الإفريقي عن دفع حصصها في ميزانيته؛ فأي مصير، ستنتهي إليه الأجهزة

المزمع تأسيسها تحت مظلة ذلك الاتحاد!

11. استشراء الفساد في إفريقيا:

يجثم الفساد القارة الإفريقية 150 مليار دولار، كل عام. إنه منتشر في كل مكان، وفي ثنايا الحياة الإفريقية؛ يعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية، ومعظم الخسائر، تنزل بالفقراء، ولا سيما في أشد الدول الإفريقية فقرًا، واقترح الاتحاد الإفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يصرح المسؤولون عن ممتلكاتهم، قبل أن يتسلموا مناصبهم وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين وتصادر ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد، في القارة الإفريقية، بالأضرار الناجمة عن الفساد؛ ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية، من أجل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم.

وفي المبحث التالي سوف نتتبع جهود الاتحاد وجهود الجماهيرية الليبية في إيجاد حلول لكل هذه المشكلات.

ثالثًا: مشكلتا دارفور وتشاد (كنموذج لمشكلات القارة):

تصدي الاتحاد الإفريقي منذ البداية كما قلنا لمشكلات القارة وكان على رأس هذه المشكلات أزمتا دارفور وتشاد، وكان للاتحاد عامة وللجماهيرية الليبية خاصة جهدا لا ينكر في محاولة أيجاد حل لهاتين الأزمتين. كما لعب الزعيم الليبي معمر القذافي بصفة أخص جهدا كبيرا من أجل إنجاح مساعي التوفيق بين أطراف الأزمة في كلتا الحالتين.

1-. بالنسبة لأزمة دار فور:

أشارت المنظمة إلى أن الوضع في دارفور يزداد خطرًا، وتتكاثر ضحاياه؛ فتقارير بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، تؤكد استمرار

مسؤولية الحكومة السودانية عن الغارات المسلحة على المدنيين، كما اتهمت الخرطوم بعرقلة التدخل الدولي في دارفور، ومقاومة أي محاولات دولية، ترمي إلى تحسين أوضاع المدنيين، بما في ذلك محاولة نشر قوة تابعة للأمم المتحدة(1).

ويلعب الاتحاد الإفريقي دورا هاما وحيويا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في إقليم دارفور غربي البلاد، ودعم جهود التسوية السياسية للأزمة من خلال التفاوض والحوار. وهذا يؤكد ما تقوم به أجهزة الاتحاد الإفريقي سواء كانت المفوضية أو لجنة السلم والأمن أو لجنةحكماء إفريقيا، وتأتي زيارة مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي للسودان في التمور أكتوبر 2009 في إطار التنسيق والتشاور بين الجانبين، ومناقشة ما يتعلق بتقرير لجنة حكماء إفريقيا ومفاوضات الدوحة بين الخرطوم ومتمردي دارفور والمقرر لها السادس عشر من الحرث/ نوفمبر المقبل (2009). وكانت لجنة حكماء إفريقيا برئاسة رئيس جنوب إفريقيا السابق ثامبو أمبيكي قد أصدرت تقريرا دعت فيه إلى تكوين محكمة «مختلطة»، من قضاة السودان ومن خارجه لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور غربي السودان والذي يعاني حربا أهلية منذ العام 2003. وقد أشاد الرئيس السوداني البشير على الاتحاد الإفريقي و أكد تقديره للدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد لتحقيق الاستقرار ودعم العملية التفاوضية وأكد أهمية دور الاتحاد الإفريقي في دارفور« ورفض المسؤول السوداني مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني أعطاء موقف واضح حول رؤية الخرطوم للتقرير الذي أعدته لجنة حكماء إفريقيا حول دارفور. وقال: «نحن في مرحلة دراسة التقرير وتقييم سلبياته وإيجابياته وسيكون ردنا رسميا من خلال قمة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي ستعقد بالعاصمة النيجيرية أبوجا في التاسع والعشرين من شهر الحرث نوفمبر 2009. وكلف الرئيس السوداني لجنة برئاسة

(1)حمدي عبد الرحمن، ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الصيف يونيو 2006، ص: 17.

نائبه علي عثمان محمد طه بالنظر في تقرير اللجنة والتوصية بشانه، فيما قالت الحكومة السودانية أنها ستعلن موقفها رسميا على لسان طه، الذي يرأس وفد السودان المشارك في قمة مجلس الأمن والسلم الإفريقي(1). وقد توقع الاتحاد الأفريقي تجاوب السودان مع تقرير لجنة حكماء إفريقيا برئاسة رئيس جنوب إفريقيا السابق تامبو أمبيكي لمعالجة أزمة إقليم دارفور بغربي البلاد(2). وأكد رمضان العمامرة مفوض مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، في تصريحات صحفية بالخرطوم، أن السودان حريص على تعزيز دور الاتحاد الأفريقي، وأن الحكومة السودانية هي التي ساعدت في نشر القوة المشتركة بدارفور، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تكون هناك استجابة من قبل السودان تجاه تقرير الحكماء، وأن تتعامل الخرطوم معه بكل صدق. كما أكد «نحن في المفوضية حريصون على التنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية». وأضاف «بما أننا مقبلون على عقد اجتماع على مستوى القمة لمجلس السلم والأمن بالعاصمة النيجيرية أبوجا، فنحن حريصون على معرفة موقف السودان من العمل الذي أنجزته لجنة حكماء إفريقيا، واستعداد السودان للتجاوب والتعامل مع الاتحاد الأفريقي لمواصلة المشوار الذي يهدف لتحقيق الأمن في دارفور»(3). وقال تقرير لجنة حكماء إفريقيا التي شكلت من قبل الاتحاد الإفريقي، بعد صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير في الربيع مارس 2009.

إن السودان يجب أن يشكل محكمة تضم قضاة أجانب لمحاكمة مرتكبي

---

(1)بدر حسن شافعي، السودان ودول الجوار ... علاقات المد والجزر، السياسة الدولية، ع 175، أي النار/ يناير 2009، ص: 23.

(2)سيدي أحمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت ،10 يوليو 2002، ص: 14.

(3)إجلال رأفت، «القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة»، المستقبل العربي، ع 167، الطير أبريل 1997، ص: 22.

الجرائم الكبرى في إقليم دارفور، وأن الأمر يتطلب تعزيز النظام القضائي السوداني بآليات جديدة تتضمن غرفة مداولة جنائية خاصة تكون بمثابة محكمة مختلطة تعتمد على خبرةقضاة مؤهلين ذوي اختصاص من خارج السودان».

2-. أما بالنسبة للأزمة المتصاعدة في تشاد:

فقد نبهت المنظمة على أن للصراع المسلح المتصاعد، في شرقي تشاد، انعكاساته على آلاف المدنيين. كما أنه يثير أهوال منظمة هيومن رايتس ووتش.

فلا شك أن لبعض العنف أسبابه التشادية الداخلية، إلا أن هناك روابط بين الصراع التشادي وأزمة دارفور. كما أن الحكومة التشادية تتحمل المسؤولية عن دعمها لحركات التمرد في دارفور. وسوف يأتي الحديث عن دور الاتحاد في هذه الأزمة تفصيلا عند استعراض دور الزعيم الليبي معمر القذافي في الفصل التالي.

رابعًا: - مسائل متفرقة:

1-. مسألة ترشح السودان لرئاسة الاتحاد الإفريقي:

أنكرت المنظمة ترشح السودان لرئاسة الاتحاد الإفريقي؛ لمسؤولية الخرطوم عن التدهور في دارفور، عام 2006؛ وهو ما سيضر بمصدقية الاتحاد، على مستوى العالم، بصفته مؤسسة، تسخر جهودها لحماية حقوق الإنسان، كذلك ناقش الجانبان قضية إقليم دارفور، حيث تخطط الأمم المتحدة لتنفيذ عملية مشتركة لحفظ السلام. ويرى الجانبان ضرورة تشجيع وتسريع التقدم في المسار السياسي، بين المتمردين وحكومة السودان وكذلك وقف إطلاق النار؛ والإقلاع عن العنف في دارفور. واتفق الجانبان على أهمية جهود الاتحاد الإفريقي، في الصومال، وضرورة دعمها وتعزيزها، من جانب الأمم المتحدة، والعمل معا على دعم المصالحة الوطنية. ويتوقع أن يمدد مجلس السلم والأمن الإفريقي مهمة قوات حفظ السلام الإفريقية في البلد المذكور؛ بسبب توالي المنظمة الدولية في تولي

ذلك[1]..

وقد طرح العقيد القـذافي برنامجـه، المتعلـق بالولايـات المتحـدة الإفريقيـة؛ وخطته التنفيذية التي أسماها: خريطة الطريق. كمـا نوقشـت موضـوعات التنميـة المستدامة بالقارة؛ وكيفية دعم قوات الاتحاد الإفريقـي، لتنفيـذ مهامهـا في حفـظ السـلام؛ فضـلا عـن مناقشـة معوقـات التنميـة وأهمهـا الأمـراض المسـتوطنة، وبالأخص الإيدز. أما حكومة الاتحاد الإفريقي، فقد تباينت وجهات النظر فيهـا؛ إذ إن أكثر قادة الاتحاد الإفريقي، لا يشاركون العقيـد القـذافي الـرأي، في ضـرورة الإسراع في إقامة الولايات المتحدة الإفريقية وحكومتها الموحدة. ويـرون أنـه لا بد من اتخاذ خطوات تدريجية لتحقيق الوحـدة، والتغلـب عـلى مـا يواجههـا مـن عقبات، ومن أبرزها وجود عدة تجمعـات اقتصـادية في القـارة، وكثـرة النزاعـات المسلحة، و افتقار كثير من الدول الإفريقية إلى حكومات ديموقراطية منتخبة. وقد حذر رئيس كينيا من التسرع في اعتماد حكومة موحدة، مطالبا بضرورة التـدرج في هذا المنهج. واعتمدت القمة تقرير المجلس التنفيذي، الذي تضمن 11 بنداً، منها توسيع صلاحيات أجهزة الاتحاد، وإدماج أجهزة النيباد في الاتحاد الإفريقي. كما وافقت لجنة مبادرة النيباد على تحويلهـا إلى هيئـة فنيـة ، وتنفيذيـة تابعـة للاتحـاد الأنف.

2- مسألة النهوض بدور المرأة:

عمل الاتحاد الإفريقي على تحقيق المساواة بين الجنسين، والاعتـراف بـدور المرأة الحاسم في كل مجالات السلام والأمن والتنمية يشكل حدثا مهمـا لتـاريخ القارة الإفريقية[2]. وقد تأكـد ذلـك بـأن بروتوكـول الميثـاق الإفريقـي لحقـوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في إفريقيا تـم تعزيـزه مـن خـلال تبنـي إعـلان

(1)فرج عبد الفتاح ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الصيف يونيو 2006، ص: 21.

(2)الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الديباجة.

سوليمن الخاص بالمساواة بين الجنسين في إفريقيا عام 2004[1]. حيث أن هذه الآليات توفر حماية خاصة للمرأة في النزاعات المسلحة وتوفر حق المرأة في السلام والتنمية المستدامة من بين أشياء أخري، كما تؤكد هذه الآليات التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بإدخال المسائل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في مناهجها في جميع المجالات بما في ذلك الصحة وحقوق الإنسان والتعليم والتنمية الاقتصادية والقيادة والسلام والأمن.. وفوق كل ذلك أسهمت هذه الآليات في القيام بعمل حاسم هو إضفاء صفة الرسمية على دور المرأة في كل المجالات وتم الاعتراف بإسهاماتها واحترامها.

ويحتفل الاتحاد الإفريقي بتحقيق العديد من النجاحات من بينها انه منذ عام 2003 شغلت خمس سيدات- من بين عشر- وظيفة مفوضة في مفوضية الاتحاد الإفريقي، كما أصبحت وانجارى ماهيا أول امرأة إفريقية تحصل على جائزة نوبل للسلام وتم ترشيحها كرئيسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الإفريقي عام 2004[2]. كما أن رئيس برلمان عموم إفريقيا التي تم اختيارها مؤخرا مرة أخري لشغل المنصب هي أيضا امرأة فضلا عن انتخاب أول امرأة لتصبح رئيسة ليبيريا في أي النار/ يناير من عام 2006.وهناك أمثلة كثيرة لنساء مؤهلات وقديرات في المجال السياسي والاقتصادي يشغلن الآن حقائب كان يشغلها في الأساس رجال كرؤساء وزارات ووزراء شئون خارجية وغيرها، وهذه النجاحات تحفز الاتحاد الإفريقي على مضاعفة الجهود للوفاء بالتحديات التي تواجهها حيث أن مستوي الفقر مستمر في التزايد عبر أنحاء القارة وهو ما يلقي بظلال من التهديد.. كما أنه يبدو دائما أن المرأة ربما تكون أكثر عرضة للجانب الأسوأ من ظاهرة الفقر الذي يعوق حياتها، حيث أن الصراعات مازالت محور القارة الإفريقية حيث يستمر نزيف الدم وتزهق أرواح الأبرياء ويعيش

(1)جلال رأفت، القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة، المستقبل العربى،ع 167، الطير/ أبريل 1997.
(2) جلال رأفت، «القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة، المرجع السابق، ص: 18.

الناس في خوف وبقاء مجتمعات بأكملها موضع شك- وفي موقف مثل هذا فانه لا يمكن الآن أكثر من أي وقت مضى. أن نفقد مصداقية أن المرأة مشاركة على قدم المساوة في الإيذان بالسلام وبناء مجتمعات آمنة(1).

واعترافا من الاتحاد بدور المراة الهام في النهوض بقارة إفريقيا، تسلمت السيدة سوزان مبارك 26-2-2007 درع اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي الأيكوسوك والتي تمثل مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا وإحدي لجان الاتحاد الإفريقي الذي يعد الجهة الاستشارية لحكومات الدول الإفريقية في برامج التنمية(2). قامت بتسليم الدرع للسيدة سوزان مبارك البروفيسور وانجاري ماهيا رئيسة اللجنة وعضو البرلمان الكيني والحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام 2004 وذلك خلال لقاء قرينة الرئيس مبارك وممثلي اللجنة والذي استمر أكثر من 90 دقيقة استعرضت سيادتها خلاله الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وسبل النهوض بها، ومبادرة مشروع تطوير المائة مدرسة. وبرامج وفلسفة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام وعددا من البرامج الاجتماعية.

وأعرب ممثلو اللجنة خلال الاجتماع عن تقديرهم للدور المشرف الذي تقوم به السيدة سوزان مبارك للنهوض بالمرأة في مصر وإفريقيا وقناعتها بحقها في المساواة والتعليم والتنمية.

وعقب اللقاء أكدت البروفيسور وانجاري ماهيا رئيسة اللجنة الدائمة للمجلس الإقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي الأيكوسوك أن اللجنة حرصت على لقاء السيدة سوزان مبارك خلال وجودها في القاهرة، التي استضافت اجتماعاتها في الفترة من 24 إلى 26 النوار/ فبراير 2007 لمناقشة خطط

(1)لمزيد من المعلومة راجع موقع: www.alrahalakhler.com

(2)جريدة الأخبار المصرية في نفس التاريخ المذكور أعلاه.

التنمية الشاملة في إفريقيا وتقييم أنشطة الاتحاد الإفريقي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وذلك للتعبير عن تقديرهم لدورها المتميز على المستوي المحلي والإقليمي والعالمي[1].

ووصفت البروفيسور وانجاري ماهيا نموذج مشرف للمرأة الإفريقية.

3- إطلاق القمر الصناعي الإفريقي:

يعد إطلاق القمر الصناعي الإفريقي «راسكوم ستار قاف »بواسطة الصاروخ أريان من قاعدة كورو في جزيرة غويانا الفرنسية يوم 18 الكانون/ ديسمبر 2007 بعد اكتمال تشييده وحفظه حدثا مهما وبارزا في تاريخ العمل الإفريقي المشترك ونقلة نوعية افريقية متميزة لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم في ميدان انتشار المعلومات والاتصالات فهذا المشروع الاستراتيجي الذي عكف على دراسته وإعداده ستمائة خبير وباحث أفريقي لمدة ثلاث سنوات وشاركت في إنجازه خمسون دوله بتكلفة تقدر بحوالي 50 مليون دولار يعد الأول من نوعه إذا أن هناك حاليا 50 قمرا صناعيا تغطي القارة بطولها وعرضها وليس من بينها قمر صناعي إفريقي واحد[2].

وإذا كانت فكرة إنشاء القمر الصناعي الإفريقي تعود إلى عام 1979 أفرنجي. فإن الدعوة الجادة و المثمرة لإنجاز هذه الفكرة وتحويلها إلى واقع عملي معاش قد انطلقت مع مطلع القرن الجاري وذلك عندما أكد القائد الليبي معمر القذافي في حديثه في المؤتمر التاسع لوزراء الإعلام الأفارقة بطرابلس في 4 الحرث/ فبراير 1999 أفرنجي على ضرورة استغلال الأقمار الصناعية والإمكانيات المتاحة من وسائل الاتصال المتقدمة في تغطية القارة الإفريقية بالبث الإذاعي المرئي

(1)الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ص: 11.

(2)فرج عبد الفتاح، ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مرجع سبق ذكره، الصيف/ يونيو 2006، ص: 27.

والمسموع موضحا أن المعركة الآن هي معركة عبر الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال المختلفة وشدد الزعيم الليبي في حديثه على أهمية استغلال ثورة الاتصالات الاستغلال الأمثل في الدفاع عن قضايا القارة وإظهار الصورة الحقيقية لإفريقيا عن طريق التعاون والتكامل في مجال استخدام كافة وسائل الاتصال والبث المتقدمة بين الدول الإفريقية داعيا إلى ضرورة الاستمرار في الاشتراك في الأقمار الصناعية واستخدامها(1).

وهكذا بفضل ورعاية الزعيم الليبي معمر القذافي لإنشاء القمر الصناعي الإفريقي ودعم الجماهيرية العظمى والدول الإفريقية لهذا المشروع الاستراتيجي المهم يشعر الأفارقة اليوم بالفخر والاعتزاز والثقة في المستقبل بإطلاق هذا القمر في حدث تعمل المنظمة الإفريقية للإتصالات الفضائية (راسكوم) على جعله خالدا في أذهان الأفارقة ويعتبر راسكوم نظاما إفريقيا للاتصالات عن طريق أقمار صناعية متخصصة تم تصميمه لضمان تغطية شاملة لإفريقيا وأوروبا وجزء من الشرق الأوسط في النطاق الترددي «سي» وتغطية مماثلة للقارة والجزر عن طريق حزمتين على النطاق الترددي «كي يو».

وسيتم تشييد محطة التحكم الرئيسية للقمر الصناعي في مدينة غريان بالجماهيرية الليبية إضافة إلى محطات أخري مثل محطات التحكم والمساندة والتشغيل والربط التي سيتم تشييدها فيما بعد وتتكون المعدات الأرضية لنظام راسكوم من محطات أرضية عقدية للربط ومن وحدات طرفية صغيرة جديدة هوائيات جرامتر بتكلفة منخفضة ويمكن نقلها وتجهيزها لعدة خدمات منها

(1)الخرطوم: أكد المهندس محمد أحمد ممثل ليبيا في اجتماعات المنظمة الأفريقية للاتصالات الفضائية راسكوم المنعقدة بقاعة الصداقة بالخرطوم، دعم بلاده لإنجاح إطلاق أول قمر صناعي أفريقي لتوطيد العلاقات بين دول القارة وتوحيد اتصالاتهم والارتقاء بها، واشار محمد أحمد إلى أن أهم ما يميز القمر الصناعي الأفريقي أنه يربط الدول الأفريقية مباشرة ودون وسيط أو رسوم وبأقل تكلفة، مؤكدا أن مؤشرات إطلاق القمر الصناعي الأفريقي تعد إيجابية وتعطي آفاقا مستقبلية جيدة وتعطي فرصة طيبة لنهضة قطاعات الاتصالات وكافة القطاعات الأخرى المرتبطة بها.

إرسال البيانات عبر الهاتف والإنترنت والبث المرئي وغيرها.

ويستهدف مشروع القمر الصناعي ربط 130 ألف قرية ومدينة في القارة عبر إقامة 130 محطة إضافة إلى محطات النفاذ الرئيسية للربط بين الدول وكان مدير مكتب الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات المالي حمدون توري قال: «إن إطلاق القمر الصناعي بتكلفة 50 مليون دولار يعد الأول من نوعه في إفريقيا سيمثل فرصة لخفض تكلفة الإتصالات في إفريقيا التي تشكل 13 في المائة من سكان العالم ولكنها تقبع في أخر ترتيب الفضاء الرقمي في العالم بحصة تقل عن 1 في المائة فقط من سوق الإنترنت العالمي مشيرا إلى أن من شأن هذا القمر الصناعي أن يجنب مستخدمي الإنترنت في إفريقيا ضرورة المرور عبر أوروبا أو الولايات المتحدة والنفاذ مباشرة للخدمة مما يساهم في خفض التكلفة إلى حد كبير.

وأكدت دراسات الجدوى التي أجريت حول المشروع أن القارة الإفريقية تدفع مبالغ مالية باهظة لدول العبور في أوروبا وأمريكا وأن هذه المبالغ تصل إلى 500 مليون دولار على شكل اتصالات هاتفية وإنترنت. ولن تقتصر خدمات«راسكوم» على الإنترنت حيث سيمكن القارة السمراء من تحقيق قفزة في مجال تكنولوجيا الاتصالات.

وأوضح توري في هذا الخصوص أن القمر الصناعي الإفريقي سيمكن «سكان قرية أفريقية نائية لم يدق فيها جرس الهاتف أبدا من الحصول على الخدمات الهاتفية والبث التلفزيوني والإنترنت»(1) وتفيد إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت في إفريقيا لم يتجاوز 3ر7 في المائة في حين لا تكاد تصل نسبة الحصول على خدمة الإنترنت إلى 3 في المائة مقابل 11 ضعفا في أوروبا إلا أن نسبة التطور في استخدام الهاتف النقال في إفريقيا وصلت إلى 70 في المائة خلال الثلاث سنوات الأخيرة لترتفع حصة القارة

(1)لمزيد من المعلومات، راجع موقعwww.alrahalakhder.com

من السوق العالمي للهاتف النقال إلى 8 في المائة. ويهدف القمر الصناعي الإفريقي إلى تقديم مجموعة متنوعة من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع الأقاليم الإفريقية بتكلفة معقولة وإقامة ربط مباشر بين الدول الإفريقية وإلغاء المرور الباهظ للحركة بين الدول الإفريقية عبر الشبكات الأجنبية الواقعة خارج القارة التي تعرف معلومات عن القارة أكثر مما يعرفها الأفارقة أنفسهم.

وسيقدم القمر الصناعي خدمات الهاتف وخدمات تواصل قصوى بين الدول الإفريقية ومع العالم عن طريق نظام متكامل للاتصالات تقدمها محطات طرفية صغيرة إضافة إلى خدمات تأجير قنوات للإذاعات المسموعة والمرئية ذات جودة عالية وكذلك التطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الإنترنت.

من جانبه وصف المدير العام لشركة« راسكوم ستار قاف القمر الصناعي الإفريقي بأنه مشروع استراتيجي سيمكن من تحقيق استراتيجية القارة في التنمية لكونه القمر الصناعي الوحيد الذي يغطي القارة الإفريقية بأكملها باستهدافه القرى الصغيرة والمناطق النائية بما فيها المناطق الصحراوية والجزر وسيكون للقمر الصناعي الإفريقي تأثيراته الإيجابية على التنمية إذ سيقدم خدمات الهاتف للمناطق النائية التي لم يكن لها في السابق ربط مباشر وهذا سيؤدي إلى قيمة اقتصادية كبيرة وستستفيد الشركات المزودة بخدمات الاتصالات من أرباح تبلغ بالقيمة الحالية للاتصالات 210 مليون دولار في العام(1).

وبالرغم من أن مشروع راسكوم يستهدف تغطية القارة الإفريقية كلها إلا أن التركيز على المناطق الريفية سيكون له تأثير اقتصادي اجتماعي كبير وسيتيح القمر الصناعي الإفريقي فرصا أكبر للمزارعين في المناطق الريفية للحصول على

(1)لمزيد من المعلومات، راجع موقع:Www.voiceafrica.com

المعلومات عن الأسواق والتنبؤات الجوية والتقنيات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة والمساهمة في مكافحة الفقر في المناطق الريفية(1).

وسيتمكن سكان المناطق الريفية وخاصة النساء والأطفال من خلال الربط بالإنترنت والخدمات المرئية من الوصول إلى مصادر للمعلومات والتعليم مما يساعد في إزالة الحواجز الاجتماعية والجغرافية التي تعاني منها الكثير من المناطق الريفية وسيساعد في تقليص الفجوة الرقمية وقال د. جونس كليمبي المدير الإداري لراسكوم »أن القمر الصناعي سيحدث ثورة في قطاع الاتصالات في إفريقيا وسيشكل عامل اندماج وقوة محركة للتنمية في الدول الإفريقية.

كما سيساهم القمر الصناعي في سد الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وسيضمن التنمية الاقتصادية العامة وخاصة اندماج إفريقيا وسيعزز هذا المشروع الطموح موقع إفريقيا في المجتمع العالمي للمعلومات.

ويشكل هذا المشروع الطموح اختبارا لتضامن إفريقيا في أخذ مصيرها بيدها وضمان تقوية الأفارقة للمشاركة في المجتمع العالمي للمعلومات. وأكد سيمون سيمبي منسق الشؤون المالية والإدارية في الإتحاد الإفريقي أن القمر الصناعي راسكوم سيساعد في ربط المناطق النائية وسيساعد في استغلال ثروات المناطق المعزولة في القارة ويمكن أن يلعب دورا ملموسا في التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين شعوب الدول الإفريقية(2).

ومن بين التحديات التي قد تواجه القمر الصناعي ضعف مستوى البنى التحتية للاتصالات في الدول الإفريقية لذلك فقد حثت راسكوم في إجتماعها بيومي 24 و25 التمور/ أكتوبر 2007 في الخرطوم الدول الإفريقية على تطوير

(1)لمزيد من المعلومات، راجع موقع:www.voiceafrica.com

(2)راجع موقع: www.alrahalakhder.com

البنى التحتية ودعم شركات الاتصالات حتى يمكنها الاستفادة من خدمات القمر الصناعي الإفريقي ويشكل إطلاق القمر الصناعي الإفريقي الأول يوم 18 الكانون/ ديسمبر القادم بداية مرحلة جديدة للعمل في تصنيع القمر الصناعي الثاني حيث إن إفريقيا في حاجة لعدة أقمار صناعية(1).

خامسًا -الإشكاليات التي واجهت الاتحاد:

1-. خصوصية التكامل السياسي والاقتصادي، في إطار الاتحاد الإفريقي:

لا تكاد إفريقيا تكون اتحادا سياسيًا، ولا اقتصاديًا، مؤثرة؛ لافتقادها القيادات، والمؤسسات، والظروف، والقدرات الملائمة. بيد أن هناك العديد من المكاسب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تكون نتيجة طبيعية لنجاح ذلك التكامل، سواء كان ذلك في صورة المواطنة الإفريقية المشتركة، والتكتل

(1)قمر صناعي ليبي يقود ثورة ثقافية أفريقية: حيث جاء:

بحثت ليبيا والغابون توسيع بث إذاعة إفريقيا-1 لتغطية كامل القارة تلفزيونيا وإذاعيا باستخدام خدمات القمر الصناعي الإفريقي الأول (قان 1) وقال رئيس هيئة الإذاعات الليبية عبد الله منصور في افتتاح الاجتماع الأول للجنة إدارة شركة إذاعة إفريقيا-1 الليبية الغابونية أن«إفريقيا تزخر بالكفاءات الإعلامية القادرة على التصدي لتغيير الصورة المغلوطة عن القارة».

وأضاف عبد الله منصور أن الإذاعة التي تمتلك مركزي بث على الموجة القصيرة بالغابون و 14 محطة إعادة بث في عواصمم إفريقية «ستسهم في القيام بهذه المسؤولية الإعلامية التاريخية على صعيد القارة».

وخصصت لجنة إدارة شركة إذاعة إفريقيا-1 الليبية- الغابونية اجتماعها الأول الأحد في طرابلس نبحث توسيع بث الإذاعة التغطية كامل ربوع القارة مرئيا ومسموعا باستخدام خدمات القمر الصناعي الإفريقي الأول وذلك عبر «بان أفريكان سات» أول مشغل إفريقي موحد للأقمار الاصطناعية. ويغطي البث المسموع للإذاعة الواقع مقرها بالعاصمة الغابونية ليبرفيل حاليا (12) دولة إفريقية على تردد أف ام.

كما يغطي بثها ضواحي العاصمة الفرنسية باريس لتمكين المهاجرين والجاليات الإفريقية من متابعة ما تشهده القارة من أحداث وبصل بث الإذاعة على الموجات القصيرة إلى العديد من بلدان العالم. راجع موقع:www.islamonline.com

الاقتصادي المنيع، والديموقراطية القارية الواعدة. إن التأسيس للاتحاد الإفريقي استثمار للجهود والتجارب الوحدوية الإفريقية، التي اقترنت بترويج أنه هو القاعدة لكيان أفريقي سياسي مشترك؛ إضافة إلى كونه استجابة لرغبة عميقة، في المستويين: الحكومي والشعبي، في كل أجزاء إفريقيا، في التوحيد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. وقد يكون تزايد المطالب الشعبية، مع توافر الإرادة السياسية لتعزيز الوحدة، هما العامل الأقوى في مساندة الاتحاد الإفريقي وضمان نجاحه. ولكن، يبدو أن للزعامات الإفريقية خصوصيتها، في مجال التعامل مع قضية التكامل: السياسي والاقتصادي، في القارة السمراء.

2. فاعلية قيادة الإتحاد الإفريقي:

لا بد للمؤسسات الإفريقية، ولاسيما الاتحاد الإفريقي، من قيادات مؤثرة، وفعالة، وبخاصة في تلك المرحلة الفارقة، من تطور العمل والتعاون الإفريقي المشترك، وإلا فإن الاتحاد، لن يعدو كونه منظمة ذات طابع روتيني، في تشكيلها المؤسسي، وفي أدائها. واستطرادا، فإن اختيار قيادته، سيراعي نوعيتها، وقدرتها على إدارته إدارة فعالة.

3. في العسرة المالية:

يسهم في إرهاق ميزانية الاتحاد الإفريقي تكاثر الأجهزة المنبثقة منه؛ وهي المشكلة عينها، التي طالما عانتها منظمة الوحدة الإفريقية، حتى انتهت بها إلى الضعف، فالعجز عن الاضطلاع بمهامها القارية على الوجه الأفضل. ويزيد ميزانية الاتحاد نزفة تزايد مشاكل إفريقيا، والتي غالبا ما حالت الإرادات السياسية دون معالجتها.

4. التقليد Demonstration Effect:

هذه الظاهرة لا تخص الاتحاد الإفريقي وحده بل تخص كل دول العالم الثالث حيث يسود هذه الظاهرة لا تخص الاتحاد الإفريقي وحده بل تخص بها

عامل مهم ألا وهو عامل محاولة تقليد الآخرين. ويبدو ذلك التقليد في أن النخب السياسية في دول العالم الثالث عادة ما تحاول تقليد غيرها من نخب العالم المتقدم، ولقد أسس الاتحاد الإفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي؛ ولكن، هيهات هيهات أن يماثله! فأوروبا، حققت اتحادها بما أتاحه تقدمها وازدهارها الاقتصاديان. وقد واكبت أطوار اندماجها، طوال العقودالماضية، تزايد أدائها الاقتصادي، ولم تستبقه. ناهيك عن اقتصادات ناشطة وقوية، لبعض بلدانها، مثل: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، التي كانت هي قاطرة القارة، ومكنت من استيعاب الدول الأقل تقدما، مثل: البرتغال و أسبانيا واليونان. وأنى لإفريقيا مثل تلك البلدان القاطرة! وهي إن وجدت، فتأثيرها محدود او معنوي أكثر من كونه اقتصادي، كما هو حال في جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا.

وهكذا، فإن الاتحاد الإفريقي الناشئ، لم يستطع، على بعض إنجازاته، تجاوز المشكلة التقليدية الأفريقية، المتمثلة في أن القارة، لا تمتلك أدوات نموها، التي لا بد أن تأتيها من الخارج، علي هيئة مساعدات أو استثمارات، أو الكف عن نهبها وإخضاعها لقوانين التبادل الاقتصادي. واستنساخ الاتحاد الإفريقي من الاتحاد الأوروبي، سيكون عسيرا؛ إذ أن الاتحاد الأصل، تمخضت به سنوات طويلة من التطور، مهدت للتوحد الاقتصادي؛ ثم أخذت في الاقتراب، تدريجيا، من التوحد السياسي. ومن ثم، فإن المؤسسات، التي باتت تعمل في إطار الاتحاد، هي وليدة الحاجة المؤسسية والوظيفية إليها؛ فهي، إذا، مكوناته الأساسية. كما أن الوصول إلى مرحلة تأسيسه وتسييره، هو وليد الوفرة الاقتصادية، التي ينعم بها معظم دوله الأعضاء؛ ما ينعكس على ميزانيته وأدائه. ولقد بدأت إفريقيا بما انتهت إليه أوروبا، مغفلة مراحل التوحد: الاقتصادي والسياسي. فأنشأت الاتحاد الإفريقي، وسارعت في تأسيس العديد، من مؤسساته وأجهزته، ومنها: المفوضية، التي تمارس مهامها، منذ التأسيس للاتحاد؛ ومجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي دخل حيز النفاذ في 26 الكانون/ ديسمبر 2003، وانتخب أعضاءه الخمسة عشر

المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية، المنعقدة في أديس أبابا، يومي 15 و16 الربيع/ مارس 2004؛ وبرلمان عموم إفريقيا، الذي انطلق في 18 الربيع/ مارس 2004، وانتخب رئيسه ونوابه الأربعة، واختيرت جمهورية جنوب إفريقيا مقرا له؛ ومحكمة العدل، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولئن بدا ذلك للبعض محمودة، إلا أن الخبرة التاريخية، في مجال التنظيم القاري الإفريقي؛ وكذلك الواقع السياسي الإفريقي المعاصر، في المجال عينه، يشيران إلى صعوبات جمة، تنتظر الاتحاد الإفريقي، ناجمة عن كثرة مؤسساته وأجهزته، والتي سيتأثر عملها وأداؤها كثيرا بهذا الواقع الإفريقي.

5. تغليب الإرادات السياسية على الضرورات الاقتصادية Primacy of Politics:

استبقت القارة الإفريقية اتحادها بمحاولة تأسيس جماعة اقتصادية أفريقية، تتعامل مع القضايا والمشاكل الاقتصادية، التي طالما عانتها القارة على أساس أن حاضرها ومستقبلها، باتا مرهونين بنجاحها الاقتصادي. ولم يكن تأسيس الاتحاد الإفريقي إلا تجسيدا، وتغليبا وتجديدا للمعايير السياسية، واستمرارا لتغييب الضرورات الاقتصادية. والدليل على ذلك تأسيس الجماعة الآنفة، في ظل منظمة الوحدة الإفريقية، ووفقا لاتفاقية أبوجا، عام 1991، لم يكن مرتجلا؛ وإنما حصيلة للعديد من الخطط والاستراتيجيات، التي وضعت في إطار المنظمة المذكورة؛ ومنها: خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا (1980– 2000)؛ وإستراتيجية منروفيا، الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية باتباع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي، القومي، والجماعي، في مجال التنمية: الاجتماعية والاقتصادية، من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، في ناصر/ يوليو 1979؛ وتوصيات مجلس وزراء المنظمة، في شأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في إفريقيا، عام 1976؛ ووثيقة مجلس وزراء المنظمة، وتقرير أمينها العام، في شأن التنمية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا؛

وكذلك الإعلان الإفريقي للتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي، الماء/ مايو 1973. واستطرادا، فقد جاء التأسيس للجماعة الاقتصادية الإفريقية مدروسا، ونتيجة لخبرة تراكمية من المحاولة والخطأ، من أجل التغلب على الانتكاسة الاقتصادية، التي تعانيها دول القارة.

ووضعت الأهداف والمؤسسات الملائمة لها نسبيا، ووضع إطار، مرحلية، وزمنية، لوضع اتفاقية الجماعة موضع التطبيق الفعلي، وقد قطعت تلك الجماعة شوطا في ما يتعلق بعملية التنفيذ، وربما لو استمرت قوة الدفع والرعاية و المتابعة الصادقة، لكان خيرا لها، أما الاتحاد الإفريقي، فقد أشارت اتفاقية تأسيسه إلى الأخذ في الحسبان الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، والاقتناع بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ تلك الاتفاقية؛ بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في إفريقيا، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات، التي تفرضها العولمة (الديباجة). وجاء ضمن أهداف الاتحاد تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية: القائمة والمستقبلية؛ من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد (البند 12، المادة الثالثة، الأهداف).

إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك نوعا من إغفال الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والسير في اتجاه مواز لاتجاهها، وهو ما يعبر عن الازدواجية في التعامل مع القضية الاقتصادية الإفريقية؛ أو في اتجاه ناسخ للدور، الذي كان يفترض أن تضطلع به الجماعة، ليس بكونها آلية للتعامل مع الشأن الاقتصادي الإفريقي فحسب، وإنما بصفتها المظلة الاقتصادية والأداة التنسيقية كذلك العمل وأداء الجماعات الاقتصادية الفرعية، والتي من المفترض أن تنتقل، وتنهض بمسائل التكامل الاقتصادي، في المستوى الجزئي، أي في مناطقها الإقليمية، إلى مستوى التكامل الاقتصادي، في المستوى الكلي القاري، وتبعا لذلك، يكون هناك تدرج في تناول القضايا والمشاكل الاقتصادية والتعامل معها، في إفريقيا. أما في الوقت الراهن،

فإن هناك قدر من الضبابية، تسيطر على هذا الأمر برمته؛ وهو ما يعطي انطباعا ظاهرًا باستمرار تغليب المعايير السياسية، مقابل تغييب الضرورات الاقتصادية.

سادسًا - التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي:

تهدد استمرار الاتحاد الإفريقي ونجاحه تحديات عديدة؛ أبرزها النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم فاعلية التضامن الإفريقي.

1. تحديات التحول:

التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مهما تأخر، لن يستغرق كثيرا من الوقت. ولكن انطلاق مسيرة الاتحاد، قد يستغرق سنوات طوالاً؛. خاصة إذا ما ارتبط ذلك بأمور: اقتصادية ومالية، ولا سيما أن 80٪ من إجمالي ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية، كانت تخصص للمرتبات والبدلات. ولا ريب أن مجمل التوصيات، الرامية إلى تفعيل الوحدة الإفريقية، سيظل، في المدى القريب، موضع خلافات كثيرة، وعميقة؛ إضافة إلى المعضلات، التي تواجه القارة؛ و أبرزها الفقر، وعدم الديموقراطية، وعدم مراعاة حقوق الإنسان؛ فضلا عن الأمراض، وفي مقدمتها الإيدز.

2. التحديات: الاقتصادية والسياسية:

أ. التحديات الاقتصادية:

إن ما تحتاج إليه القارة الإفريقية، في المقام الأول، هو حل مشاكلها الاقتصادية. إذ تتوفر للقارة الإفريقية ثروات وخيرات زاخرة، تعينها على التكامل الاقتصادي؛ ولكنها غير مستغلة. وأصبحت الدول الإفريقية عاجزة عن التعاون على اقتصاد متين، يدعم العلاقات والروابط الاقتصادية بينها، قبل العلاقات السياسية. كما أن التبعية الاقتصادية، والتبادل التجاري مع الدول الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت تستعمر دول إفريقيا، يفرضان أنفسهما فرضًا حادًاعلى

اقتصاديات الدول الإفريقية. كما أن من المشاكل، التي عانتها منظمة الوحدة الإفريقية وسيعانيها الاتحاد الإفريقي، المشكلة المالية، الناجمة عن عدم دفع العديد من الدول الإفريقية اشتراكات العضوية. وهذه المشكلة وحدها، تعرقل، بطبيعة الحال، نشاط عمل الاتحاد، لاحقا. فتوافر السيولة أو نقصها، يشير إلى إمكانية تطور الاتحاد الإفريقي، من جماعة، تضم حكومات منفردة؛ إلى هيئة، تتمتع بسلطة تنفيذية، كالتي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، وكذلك ستؤثر قلة الموارد المالية في أحد أهداف الاتحاد الجديد، وهو إنشاء البنك المركزي الإفريقي. تسعى القارة، إذا، إلى تهيئة الظروف الملائمة، التي تمكنها من الإسهام في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية، وتكامل الاقتصاديات الإفريقية، والتعجيل بتنمية القارة. ولقد اعتمدت الدول الإفريقية خطة تنمية اقتصادية، هي حصيلة إدماج خطتين معًا: الأولى: تسمي: «أميجا». قدمتها السنغال. الثانية: تسمى: نهضة إفريقيا خلال الألفية». وقدمتها جنوب إفريقيا. وقد وحدث الخطتان في صغة واحدة، تضمنت فاعلية الاتحاد واستمراره في أداء دوره. وقضت بتقديم معونات مكثفة، لإعادة البناء والتنمية بطريقة، تضمن التخلص من العوائق، التي تعوق استمرار الاتحاد؛ وتشبه إلى حد ما، خطة مارشال، بعد الحرب العالمية الثانية.

وأهم هذا النوع من التحديات الاقتصادية هو ضرورة التعجيل بإنشاء مناطق التجارة الحرة. فحركة التجارة بين الدول الإفريقية، لا تكاد تذكر. ومن ثم، فإن إنشاء مناطق التجارة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة، سيكون أثره محدودا جدا. واستطرادا، فإن أجهزة الاتحاد الإفريقي، المتمثلة في لجنة التجارة، ولجنة الشؤون: النقدية والمالية، لا بد أن تتولى التخطيط لإنشاء منطقة التجارة الحرة، فتضع أولى اللجنتين خططًا زمنية، لاستكمال إنشاء مناطق التجارة الحرة بين الجماعات، من الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية. أما الثانية تهتم بتحديد الأعباء، التي سوف تتحملها حكومات الدول الأعضاء، والمتمثلة في خفض الموارد السيادية. أما صندوق النقد الإفريقي، فهو الجهة، التي تنهض بتعويض تلك الدول.

أضف إلى ذلك أن تحقيق منطقة التجارة الحرة الإفريقية، من شأنه أن يسهم في تكامل الأسواق الإفريقية. كما أن توفير قاعدة من المعلومات عن الطلب الإفريقي، بواسطة أجهزة الاتحاد الإفريقي، من شأنه فتح مجالات التصدير أمام المصدرين الأفارقة.

ولهذا، فإن الأمر المطروح أمام أجهزة الاتحاد، هو التعجيل بإنشاء مناطق التجارة الحرة داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

ب. التحديات السياسية:

إن مدى نجاح الاتحاد الإفريقي رهن بوحدة دوله وتضامنها النوعي وإيجاد توازن في ما بينها، وأهم النقاط التي يجب السعي إلى تحقيقها، هي القضاء على الأزمات الداخلية والخلافات، والحروب، التي تسود علاقات دول الاتحاد، مثل: أنجولا، الصحراء الغربية سيراليون، بوروندي، السودان... ومما لا شك فيه، أن معالجة هذه الموضوعات، سيثبت مدى فاعلية الاتحاد ومقدرته على الصمود، وتكتنف الريبة السياسة الخارجية للاتحاد الإفريقي وعلاقات أعضائه بالنظام العالمي، في ظل تذبذبها في اختيار كل منهما حليفها الإستراتيجي ومحاولات بعضها تسخير سياسات الاتحاد لمصالحها، زد على ذلك، أن الدول الاستعمارية السابقة، تحاول المحافظة على علاقات جيدة بالقارة، بينما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد موطئ قدم في إفريقيا، على حساب بريطانيا وفرنسا.

3. تحقيق الديموقراطية والشفافية، هو أهم التحديات السياسية للاتحاد الإفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديموقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته، التي أضيفت إلى هيكله التنظيمي مثل برلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل الإفريقية، وهو ما يستوجب وجود أنظمة أفريقية ديموقراطية، أصلا، تحترم المبادئ الديموقراطية، وحقوق الإنسان.

سابعًا - دور الاتحاد، في ضوء التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية:

1. التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية: أ. الجماعة الاقتصادية الإفريقية:

أسست الجماعة الاقتصادية الإفريقية، بعد سنوات من بدء عمل منظمة الوحدة الإفريقية؛ وذلك بعد ظهور الحاجة إلى تكامل أفريقي، في مستوى القارة، وإدراك القادة الأفارقة وجود عوامل مختلفة، تعوق التنمية المستدامة. وخلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، في أبوجا، عاصمة نيجيريا، وقعت المعاهدة المؤسسة للجماعة، والتي دخلت حيز التنفيذ في الماء مايو 1994. واتفق الموقعون على استكمال العمل التكاملي، خلال 34 عامًا، وفي غضون ست مراحل. **وتستهدف الجماعة:-**

- النهوض بالقارة اقتصادياً، وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- التعاون والتنمية، في جميع المجالات.
- التنسيق بين سياسات التجمعات الاقتصادية المختلفة.
- إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، ثم سوق أفريقية مشتركة.

ب. تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (سادك):

سمي التجمع: مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقي، واستبدل به، في هنيبال/ أغسطس 1992، اسم سادك. ويبلغ عدد الأعضاء 14 دولة. **وتستهدف الجماعة:-**

- تحقيق التنمية، والنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، في الدول الأعضاء.
- تأكيد التكامل في السياسات والبرامج المحلية.

- تعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية.
- تعزيز وسائل الحماية والدفاع والأمن.

ج. اتحاد المغرب العربي:

أسس التجمع في 17 النوار/ فبراير 1989، بموجب معاهدة مراكش، الموقعة بالمغرب. ويشمل دول المغرب العربي، وموريتانيا. **ويستهدف:**

- تحقيق التنمية، في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية، بين الدول الأعضاء.
- إنشاء مشروعات مشتركة.
- إقامة تعاون، في مجال التعليم والثقافة، وإنشاء مؤسسات: جامعية وثقافية، متخصصة.
- صيانة استقلال كل الدول الأعضاء، واتخاذ سياسة دفاعية مشتركة.

د. تجمع دول الساحل والصحراء:

خلال اجتماع، في طرابلس، ليبيا، في الفترة من 4 إلى 6 النوار/ فبراير 1998، وقعت الدول الست المؤسسة المعاهدة المنشئة. ووصل عدد الدول المشاركة، حاليًا، إلى 23 دولة. **ويستهدف التجمع:**

- إقامة اتحاد اقتصادي، من خلال خطط تنموية للدول الأعضاء.
- ضمان تحرك رؤوس الأموال والأشخاص، بين دول التجمع الأعضاء..
- التنسيق في المجالات العلمية والتكنولوجية والتعليمية والثقافية.
- تنظيم التعاون في مجالات مقاومة التهريب، والهجرة غير المشروعة، وتجارة المخدرات.

هـ. السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها (الكوميسا):

وقعت الاتفاقية المنشئة للسوق، في كمبالا، عاصمة أوغندا، في الحرث/ نوفمبر 1994. ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في الكانون/ ديسمبر من العام نفسه. ويضم التجمع 19 دولة. وقد حقق عدة خطوات مهمة، مثل إنشاء منطقة تجارة حرة، عام 2000، ومن المنتظر أن يدخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في عام 2008، **وتستهدف الكوميساء:**

- التنمية المشتركة للأعضاء، في مجالات النشاط الاقتصادي، وتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
- بسط الأمن والسلام والاستقرار في الدول الأعضاء.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت، مع الإسهام في تحقيق أهداف الجماعةالاقتصادية الإفريقية.

و. الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الإيكواس):

أسست في الماء/ مايو 1975، بموجب معاهدة الأجوس. ويبلغ عدد أعضائها، حاليًا، 15 عضوًا، بعد انسحاب موريتانيا، **وتستهدف الجماعة:**

- زيادة الاستثمارات، وفتح الأسواق، بين الدول الأعضاء.
- تعزيز وسائل الدفاع المشترك (قوات الإيكوموج).
- حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، بين الدول الأعضاء.
- المسارعة في التكامل الاقتصادي، وزيادة مستوى التعاون السياسي، بين الأعضاء.
- تعجيل عملية التنمية والاندماج في الإقليم.

ز. الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس):

أسست في التمور/ أكتوبر 1983. وتضم 11 دولة من دول إقليم وسط إفريقيا، وتعد من أضعف منظمات القارة وأشدها تعرضًا للصراعات. **وتستهدف الجماعة:**

- إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء.
- تحرير التجارة بين دولها، وإزالة معوقات التجارة البينية.

ح. الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد):

أسست عام 1996. وقد حلت محل الهيئة غير الحكومية للتنمية لمواجهة الجفاف. وتشتمل على 7 دول أعضاء. **وتستهدف:**

- تنسيق السياسات الخاصة بالتجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة.
- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، ومكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية.
- بسط السلام والاستقرار، وتسوية المنازعات.
- تدعيم التعاون، في مجالات التنمية وتطبيقات العلم والتكنولوجيا.

2-. العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقتصادية الحالية:

أ. تتلخص علاقتهما في إسهام الاتحاد في تحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية، داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في أقاليم القارة الخمسة، على الرغم من اختلاف فاعليتها باختلاف ظروف كل إقليم . وقد نص مشروع القانون التأسيسي، المنشئ للاتحاد الإفريقي، على أهداف، لها صلة مباشرة بالمجال الاقتصادي، وهي التي ستعمل على تدعيم ودفع الأنشطةالاقتصادية؛ للنهوض

بالقارة وتنميتها، وتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية. ولن يستطيع الاتحاد الإفريقي أن يضطلع بهذه المهمة، إلا بتكامله مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ب. من أهم أهداف الاتحاد، المتصلة مباشرة بالتنمية والتكامل الاقتصادي، **ما يلي:**

- تعزيز التنمية المستدامة، في المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وتكامل الاقتصادات الإفريقية.
- تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ من أجل أهداف الاتحاد.
- التعجيل بتنمية القارة، عن طريق تعزيز البحث في المجالات كافة، وخاصة العلم والتكنولوجيا.

ج. إن العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقتصادية، تتولى تنسيقها تلك التكتلات نفسها، ولجان الاتحاد الفنية المتخصصة، التي حددتها المادة الرابعة عشر من مشروع قانونه التأسيسي؛ **وهي:**

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون: النقدية والمالية.
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة، والموارد الطبيعية.

ضف إلى ذلك المصرف المركزي الإفريقي، صندوق النقد الإفريقي، المصرف الإفريقي للاستثمار. ويؤمل أن تعجل تلك العلاقة بتحقيق التكامل

الاقتصادي الإفريقي؛ إضافة إلى التعجيل بتحقيق التنمية المتوازنة، المستدامة.

3.- تقييم الدور الاقتصادي للاتحاد الإفريقي، في ضوء هذه التكتلات الحالية:

1. إن إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الإنتاج، في الدول الإفريقية، ليس مسألة يسيرة؛ واستطرادا، فإن التجارة البينية بين التكتلات، لا تكاد تذكر. وعلى هذا، يناط بهياكل الاتحاد الإفريقي: الاقتصادية والمالية، أن تسهم إسهاما كبيرا في تنشيط تلك التجارة البينية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية للقارة. وهو ما لم تظهر نتائجه، حتى الآن.

2. إن مناطق التجارة الحرة، التي تعتزم التكتلات الاقتصادية القائمة إنشاءها، سوف يكون تأثيرها محدودا، لندرة التجارة البينية بين تلك التكتلات. لذلك، لا بد لجهازي الاتحاد الإفريقي، المتمثلين في لجنة التجارة، ولجنة الشؤون المالية والنقدية، أن تسارع إلى التخطيط لإنشاء مناطق التجارة الحرة، والتعجيل بالتبادل التجاري، لتحقيق الأهداف المرجوة، ويعتقد أن الاتحاد الإفريقي، قد بدأ باتخاذ الخطوات اللازمة، وحقق زيادة، ولو ضعيفة، في معدلات التبادل؛ والأمل أن يطرد ازدياد التبادل التجاري.

3. يناط بالاتحاد الإفريقي، ولجانه المتخصصة، العمل على تكامل وسائل النقل والمواصلات، بين دولة الأعضاء. وطالما افتقرت إفريقيا إلى هذه البنية التحتية، التي تعد وسيلة أساسية للتبادل التجاري، المؤثر في زيادة القدرات الاقتصادية ومعدل التنمية. وعلى هذا، فإن علي الاتحاد الإفريقي أن يدرك، أن إنشاء بنية أساسية، في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات، هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. فتحقيق هذا الهدف، إذا، هو أكبر التحديات لتنمية أقاليم القارة.

4. لا يمكن تقييم الاتحاد الإفريقي، تقييما شاملا، في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ والمعوقات التنموية للقارة، والتي تتلخص في استمرار الصراعات والحروب الأهلية؛ وعدم وجود ديموقراطيات كاملة في معظم دولها. كما أن عدم الشفافية، والفساد المستشري في كثير من دول القارة، يعملان على إعاقة التنمية فيها؛ ما يعني عدم إمكانية قيام الاتحاد الإفريقي بدوره كاملا، طبقا للأهداف الواردة في قانونه التأسيسي.